

السيطرة على عدرا يعني تأمين طريق حمص - دمشق الدولي ومحاصرة جميع المسلحين في دوما

الجيش السوري هو الأكد والأقدر على الأرض... ولا إمكانية لإقامة منطقة عازلة على الحدود التركية - السورية فرنسا تعترف بخطر تمدد الإرهاب في المنطقة إلى أوروبا وتستبعد قصف مواقع «داعش» في سورية



تركزت تعليقات وكالات الأنباء والقنوات الفضائية المحلية والعالمية في برامجها السياسية أمس على المواقف الدولية والإقليمية من العمليات العسكرية للتحالف الدولي ضد «داعش» ونتائجها والأهداف الحقيقية الكامنة خلفها.

وفي السياق، أعلنت الرئاسة الإيرانية أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بتوجيه ضربات جوية فقط، متهمه دولا في المنطقة بأنها تدعم الإرهاب من خلال تشجيع المعارضة السورية المسلحة على محاربة الرئيس الأسد.

في حين رأى خبراء استراتيجيون وعسكريون أن لا تأثير لتلك الضربات، متوقعين أن تكون الحرب على «داعش» طويلة الأمد وتتضمن العديد من الثغرات ولا نهاية محددة لها حتى الآن ما سيرفع من نسبة الصراع في المنطقة ولن تقضي تلك الحرب على التنظيم.

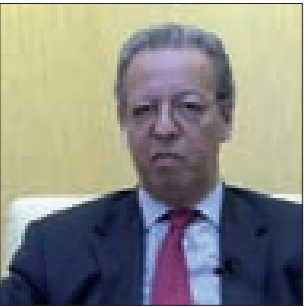
كما أكدوا أن إنشاء منطقة عازلة أمر مستحيل لوجود مسافة 900 كلم بين سورية وتركيا، ولأن المشروع يحتاج إلى غطاء شرعي وإلى قرار يحظر الطيران فوق الأراضي السورية، ما يُعتبر إعلان حرب على سورية ويحتاج إلى قرار أممي، وهو ما لن يحصل بسبب رفض روسيا.

وإذ أكدت وزارة الدفاع الفرنسية أن قصف باريس مواقع «داعش» في سورية غير مطروح اليوم، اعترفت بخطر تمدد الإرهاب في المنطقة إلى أوروبا وفرنسا، حيث اعتبرت أن أحداث مالي شكلت أيضا خطراً إضافياً على أوروبا وفرنسا.

ودعت كتل سياسية عراقية مجلسي النواب والوزراء في العراق لترجمة رفض الكتل السياسية إرسال قوات برية أميركية مستقبلاً إلى البلاد من خلال اتخاذ قرارات مشتركة.

كما كانت الإنجازات الميدانية التي حققها الجيش السوري في مناطق عدة لا سيما في مدينة عدرا العمالية، مادة رئيسية تناو لها الخبراء، الذين أكدوا أن إعادة الجيش الأمن إلى هذه المنطقة أبعد الخطر عن الطريق الدولي بين دمشق وحمص، وبذلك تصبح جميع العصابات الإرهابية المسلحة محاصرة في دوما.

وفي لبنان تنصّب الأنظار على جلسة مجلس النواب التشريعية التي قد تعقد الأربعاء المقبل، حيث شددت مصادر نيابية على ضرورة إقرار سلسلة الرتب والرواتب، نافية ما يُحكى عن صفقة لتمديد لمجلس النواب.



بنعمر لـ «روسيا اليوم»: الوضع في اليمن معقد

أكد المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بنعمر «أن اتفاق الشراكة والسلم أفضل طريقة للتجاوب مع التحديات الجديدة على الساحة اليمنية»، وأضاف: «إن الوضع في اليمن معقد والعديد من المناطق خارج سيطرة الدولة، كما أن الحوثيين المسلحين احتلوا مرافق حيوية ومؤسسات لاسيما المطار». وأشار إلى أنه «تم نهب مخازن الدولة من الأسلحة من بينها أسلحة ثقيلة»، مؤكداً أن «دور الأمم المتحدة في اليمن هو دور داعم لعملية السياسية والمساعدة على حل الخلافات العميقة وانعدام الثقة بين الأطراف السياسية في البلاد».



لودريان لـ «آر تي أل»: لم نبحت قصف مواقع «داعش» في سورية

أعلن وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان أن بلاده «ستشارك في العملية العسكرية في العراق حتى استعادة وحدة البلاد»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «باريس لم تدرس حتى الآن إمكانية قصف مواقع في سورية».

وأكد لودريان «أن هناك مقالات فرنسية في الأجزاء العراقية ستقوم بغارات أو سترصد مواقع ستكون مستهدفة». وبيّن إمكانية قصف فرنسا مواقع في سورية، قال وزير الخارجية الفرنسي: «هذا الأمر غير مطروح اليوم، فلدينا مهمة على قدر كبير من الأهمية في العراق ويجب تحقيقها». وقارن لودريان بين تنامي قوة تنظيم «الدولة الإسلامية» في شمال العراق وسيطرة القاعدة في دول المغرب الإسلامي على مناطق واسعة في شمال مالي، مشيراً إلى أن «أحداث مالي هي الأخرى شكلت خطراً على أوروبا وفرنسا».

من جهة أخرى، دان الوزير الفرنسي بشدة إعدام الرهينة الفرنسي إيرفي غورديل في الجزائر.

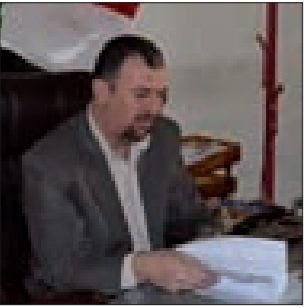


الربيعي لـ «أنباء فارس»: نرفض التدخل الخارجي في اختيار الوزراء الأمنيين

أكد النائب عن ائتلاف «دولة القانون» العراقي موفق الربيعي، رفض بلاده إرسال أية قوات برية أجنبية، موضحاً أن «العراق ليس في حاجة حتى إلى المستشارين العسكريين الأميركيين».

وجاء الربيعي «رفض أي تدخلات خارجية في الشأن السياسي لا سيما في موضوع اختيار الوزراء الأمنيين». وقال: «من حق كتلة بدر النيابية أن تحصل على وزارة سيادية أو أمنية، وبغض النظر عن الخلافات القائمة، فإننا نرى أن مرشح كتلة بدر وأمينها العام هادي العامري يملك الكفاءة لإدارة هذا المنصب لذلك فإن حقيبة وزارة الداخلية هي من حق كتلة بدر ولا بد أن تمنح لها».

وحول الموقف الأميركي من الأوضاع الأمنية في العراق، أوضح الربيعي أن «لا حاجة لإرسال جنود أميركيين أو حتى مستشارين عسكريين والمشكلة لها وجه سياسي متعلق بالخلافات».



العزاوي لـ «السومرية نيوز»: تعاون العشائر والقوات العراقية ساهم بالاستقرار

أعلن عضو مجلس محافظة ديالى عبد الخالق العزاوي، عن تشكيل قوة عشائرية من 300 مقاتل للسيطرة على الأرض في قرى الشوهاني شرقي بعقوبة، بعد تطهيرها من سيطرة داعش.

وكذلك لدعم القوات الأمنية، وأكد «أن عشرات الأسر النازحة بدأت بالعودة تدريجياً إلى القرى».

وقال العزاوي: «إن قبيلة العزة شكلت قوة من أبنائها قوامها 300 مقاتل لمسك الأرض في قرى الشوهاني، شمالي ناحية المنصورية 40 كم شرقي بعقوبة»، والتي تتألف من 13 قرية زراعية بعد يوم واحد على تطهيرها من قبضة تنظيم داعش، موضحاً أن «القوة ستعمل على دعم وإسناد القوات الأمنية». وأضاف العزاوي أن «تعاون أبناء العشائر مع القوات الأمنية كان له طابع مميز ووحّد المواقف وركزها باتجاه إعادة الاستقرار والأمن الداخلي»، لافتاً إلى أن «العشرات من الأسر النازحة بدأت بالعودة تدريجياً إلى قرى الشوهاني بعد رسائل تطمين باستقرار الأجواء الأمنية».

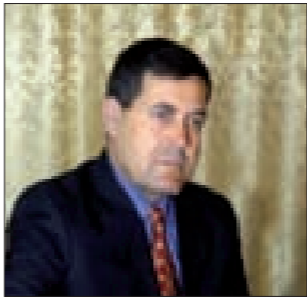


روحاني لـ «بي بي أس»: دول إقليمية تدعم الإرهابيين ضد الأسد

أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه «لا يمكن القضاء على الإرهاب بتوجيه ضربات جوية فقط»، متهماً دولا في المنطقة بأنها «دعمت الإرهاب من خلال تشجيع المعارضة السورية المسلحة على محاربة الرئيس الأسد».

وقال روحاني: «لا نفهم أهداف واشنطن الحقيقية وراء غاراتها على مواقع تنظيم داعش في سورية والعراق».

وتساءل روحاني عما إذا كانت الولايات المتحدة تسعى تحت ضغط الرأي العام الأميركي إلى إخراج هذه السرحية للجمهور أو تهدف إلى تحقيق أهداف حقيقية محددة في المنطقة، متهماً دولا في المنطقة «بدعم الإرهابيين بشكل أو بآخر من خلال تشجيع المعارضة المسلحة في سورية على محاربة الرئيس السوري بشار الأسد».



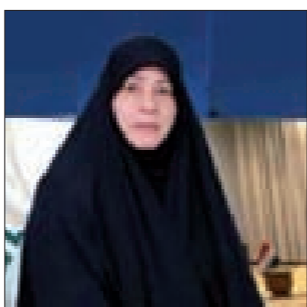
حسن لقناة «العالم»: السيطرة على عدرا أبعد الخطر عن الطريق الدولي بين حمص ودمشق

اعتبر الخبير العسكري والاستراتيجي الدكتور حسن «أن إعادة السيطرة أو الأمن إلى منطقة عدرا العمالية له أهمية إستراتيجية للانتقال والتنقل في ريف دمشق»، مؤكداً أن «الإنهيار السريع في صفوف الجماعات المسلحة له عدة أسباب لعل أهمها هو الإداء المميز للمقاتل في الجيش السوري». وقال: «عندما نتحدث عن منطقة محاذية للخط الدولي السريع بين دمشق وحمص، أي ما بين المنطقة الجنوبية وبقية المناطق الوسطى والساحلية والشمالية والشرقية في آن معاً، وبالتالي فإن إعادة الجيش الأمن والأمان لهذه المنطقة يعني إبعاد أي خطر يهدد هذا الطريق الدولي، وبالتالي ضمان تحرك قوافل المدنيين من كل ما له علاقة بالانتقال من المنطقة الجنوبية إلى بقية المناطق».

وأضاف: «بالتالي فإن السيطرة على عدرا وإعادة الأمن والأمان إليها يعني منع تدفق السلاح والمسلحين عبر البادية من 3 اتجاهات، الجنوب والشرق والشمال، وهذا أمر مهم للغاية، بالإضافة إلى أن إطلاقة عدرا العمالية وارتفاعها مقارنة بالغوطة وقرى الغوطة الشرقية يجعل لدى الجيش إمكانية السيطرة بالناظر والنظر على جميع محاور التحرك للإمداد والتزويد بالسلاح والإمداد اللوجستي».

وتابع حسن: «بالتوازي مع إعادة الأمن إلى عدرا العمالية، هناك تقدم نوعي في أحياء جوير، والحي المشفي مطوق بالكامل، وهناك استهدافات مباشرة للأحياء المتاخمة سواء كانت عين ترمه أو زيبدين أو حرسنا إلى أن يتمكن القبول أنها بالسيطرة على عدرا تصبح جميع العصابات الإرهابية المسلحة أقرب ما يكون إلى فكي كماشة بين مطرقة الجيش المتقدم مع عدرا العمالية باتجاه الغوطة الشرقية ووحدات الجيش التي تتقدم سواء بحى جوير أو المتحلق الجنوبي باتجاه أحياء الغوطة الشرقية، وهذا سيمهد بالضرورة لحصر المسلحين على اختلاف مسمايتهم في دوما».

واعتبر الخبير الاستراتيجي «أن الإنهيار السريع في صفوف الجماعات المسلحة له عدة أسباب لعل أهمها هو الأداء المميز للجندى أو المقاتل في الجيش السوري، هذا إضافة إلى وصول من يشغل هذه العصابات الإرهابية المسلحة إلى قناعة مطلقة بأن المراهنة على تراخي الجيش أو مله أو ضعفه قد وصل إلى حائط مسدود».



تركي لـ «أنباء فارس»: لترجم الكتل السياسية رفضها إرسال قوات أميركية إلى العراق

دعت النائب عن كتلة «مستقلون» في التحالف الوطني العراقي هناء تركي مجلسي النواب والوزراء في العراق إلى «ترجمة رفض الكتل السياسية إرسال قوات برية أميركية مستقبلاً إلى البلاد من خلال اتخاذ قرارات مشتركة».

ورأت تركي «أن مجلس النواب يجب أن يعمل بالمشورة الكافية لرفض هكذا قرار وأن تكون هناك رؤية واضحة للحكومة ليكون قراراً مشتركاً لجميع الأطراف السياسية ممثلة بكتلة النيابية وأعضائها في مجلس الوزراء». وقالت: «يجب الأخذ بعين الاعتبار أبعاد مثل هذه القرارات المهمة التي لها وقع على العراق وعلى إدارة الملف الأمني»، مشددة على ضرورة «عدم تأثر الوزراء الأمنيين بالضغط الخارجية»، وأشارت إلى أن «رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي يعد أن جاء بالوزراء الأمنيين أصبح من حقه كقائد عام للقوات المسلحة اختيار من يراه مناسباً، وهذا رأيي كعضو مجلس نواب ومتابعة للديمقراطية من 2003، واعتقد أن الحل الكبير الذي نفع فيه دائماً هو أننا نحمل دائماً رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة مسؤولية الملف الأمني بينما لا تحمل الكتل التي تأتي بأشخاص غير مناسبين لشغل هذه المناصب هذه المسؤولية».

ورأت تركي أن «العبادي يبرهن عن جرأة في اختيار أسماء الوزراء وقدر تحمل المسؤولية وتعهد بإقتحامهم في حال فشلهم مستقبلاً، ومع جل احترامي لجميع الكتل فإنها لم تعمله المجال الكافي كقائد عام للقوات المسلحة لاختيار الأشخاص المناسبين ليضمن أن يكون معه، كقائد عام، تشكيلة حكومية لمعالجة الملف الأمني». وأبدت تركي رغبتها في أن «لا تعود الكتل السياسية إلى ممارسة الدور الضاغظ لأن هذا سينعكس سلباً على الواقع الأمني، ومن الضروري أن يكون لنا وقفة مع هذا الملف لأهميته ولخطورته»، معربة عن تأييدها لـ «العبادي في أن يمارس دوره وفي إعطائه الحق في اختيار الأسماء وفي أن يبقى مجلس النواب وتبقى الكتل متابعه لإدائه».



موسى لـ «صوت الشعب»: قد تعقد جلسة تشريعية الأربعاء المقبل

أعلن النائب ميشال موسى أن «جلسة مجلس النواب التشريعية قد تعقد الأربعاء المقبل»، معتبراً «أن سلسلة الرتب والرواتب طالت كثيراً ويجب البت بها، ولا علاقة لها بما يُحكى عن وجود صفقة للتمديد لمجلس النواب».

وأوضح أن «مصادر السلسلة هي الصياغة الممكنة التي تم التوصل إليها لتحقيق التوازن بين المصارف وبين الواردات»، لافتاً إلى أن «إقرار سندات اليوروبوند في الجلسة أي الاستدانة من الخارج، هو تقليد سنوي لتسديد جزء من فوائد الدين العام، ولا يعني أن المصارف اللبنانية لم تعد تريد قرض الدولة».

وقال موسى: «إن موضوع الاملاك البحرية كبير لأنه يتداخل فيه النفوذ السياسي والاقتصادي، ولكن سوف يتم حالياً فرض غرامات على تلك الاملاك لتمويل جزء من السلسلة، كما سيصدر مصرف لبنان تعميماً يطلب فيه من المصارف عدم تخفيض الفوائد على الودائع ورفعها على القروض، بعد فرض ضريبة على الأرباح المصرفية».

وأكد أن «كليات الرقابة على الأسعار في السوق موجودة، ولكن يجب على السلطة التنفيذية تفعيلها لمنع ارتفاع الأسعار، وكبح جماح المدارس الخاصة في رفع الأقساط المدرسية»، معتبراً «أن ضريبة الـ «TV» لا يجب أن تطلد ذوي الدخل المحدود لأنه يوجد إعفاءات ضريبية على السلع الأساسية».

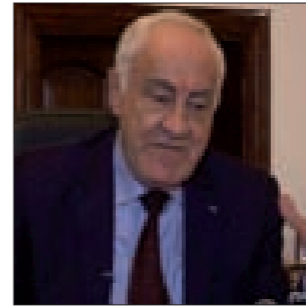


الحجار لـ «صوت لبنان»: عرسال متمسكة بالدولة والجيش

رأى عضو كتلة المستقبل النائب محمد الحجار أن «الجيش والقوى الأمنية الأخرى قادرة على ضبط الأمن في الداخل اللبناني على رغم الأوضاع التي تشهدها البلاد»، معتبراً «أن ظاهرة سلاح حزب الله وجدت للبنان سلسله من المشاكل»، داعياً «قوى الأمن الداخلي والجيش إلى توقيف المخليين بالأمن وسوقهم إلى العدالة محترمين بذلك حقوق الإنسان».

وأشار إلى أن «عرسال مدينة لبنانية مظلومة ومتمسكة بالدولة ومؤسساتها وجيشها، والبعض يحاول استغلالها أو رهنها لإيقاع الفتنة بينها وبين جيرانها».

وشدد على «الجهوية التامة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، ولكن الواقع يملئ علينا جميعاً أن نتنبه إلى أهمية تأمين التوازن بين الإيرادات والنفقات»، لافتاً إلى «أن العمل الجاري على هذا الصعيد ستظهر نتائجه الإيجابية مع بداية الأسبوع المقبل».



جابر لـ «الشرق الجديد»: الحرب الدولية لن تقضي على «داعش»

أكد رئيس مركز «الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة» العميد الركن المتقاعد الدكتور هشام جابر تعقيباً على الحملة الدولية التي تنترسها الولايات المتحدة بمساندة بعض الدول العربية والغربية للقضاء على تنظيم «داعش»، أن الجغرافيا

الميدانية أهمية بالغة في سورية، خاصة أن الجيش السوري يعتبر الأكد والأقدر على تحقيق تقدم، وحول فعالية الضربات الجوية وتأثيرها على الجماعات الإرهابية، شدد جابر على أن «لا تأثير لتلك الضربات على الإرهابيين»، مشيراً إلى «أن الحرب طويلة الأمد وتتضمن العديد من الثغرات، ولا نهاية محددة لها حتى الآن، مما سيرفع من نسبة الصراع في المنطقة، ولن تقضي تلك الحرب على داعش».

ورداً على سؤال حول آفاق التنسيق القائم بين الدولة السورية والجانب الأميركي بواسطة الجانب العراقي وأكثر من طرف غربي، قال جابر: «لا يمكن القيام بأي عمليات فوق الأراضي السورية من دون موافقة الجانب السوري، لأنه يُعتبر عملاً غير شرعي واختراقاً لسيادة دولة، ومن الممكن أن يعمد إلى فتح صراع جديد، فهناك العديد من العبارات التي تستخدم في هذا المجال: التحالف الدولي - التعاون أو التنسيق في حين أن التنسيق ليس خياراً بل ضرورة حتمية، فهناك العديد من الأسباب التي تجبر الأميركي على التنسيق مع الدولة السورية، فهو لم يعمد إلى التنسيق بشكل مباشر مع النظام السوري لأن العلاقات مقطوعة بين الطرفين، فتم الأمر عن طريق طرف ثالث».

وفي ما يتعلق بما يسمى «الحزام التركي» الذي تسعى الدولة التركية إلى إنشائه على حدودها مع سورية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين السوريين المتدفقين إلى أراضيها، اعتبر جابر «أن الأمر شبه مستحيل، تركيا تترك تماماً أن المشروع لن يتحقق، لكنها تحاول كسب المزيد من الوقت، فقد صدر القرار 2170 من مجلس الأمن تحت البند السابع وهو يمنع تدفق المسلحين أو انتقاليهم، إلا أنه لا تعليمات تطبيقية لهذا القرار على الأرض، فتركيا تعتبر هذا القرار غير موجود، وهي تستفيد من علاقاتها مع داعش لعدة أسباب منها: النفط ومقاومة داعش للاكراه على الحدود التركية، لأن داعش يشكل نوعاً من المنطقة العازلة بين كردستان العراق والدولة التركية».

وأشار إلى أن إنشاء منطقة عازلة على الحدود التركية أمر مستحيل للعديد من الأسباب: 1 - وجود مسافة 900 كلم بين سورية وتركيا.

2 - لأن المشروع يحتاج إلى غطاء شرعي وقرار يحظر الطيران فوق الأراضي السورية، حيث حاولت الولايات المتحدة منذ بداية الأحداث تنفيذ ولم تستطع، لأنه يُعتبر إعلان حرب على سورية الأمر الذي يحتاج إلى موافقة من مجلس الأمن، وهو ما لم يحصل بسبب رفض روسيا التام له، بالإضافة إلى الموقف الإيراني، وتركيا تحرص على أن تكون علاقاتها جيدة مع إيران».